صيغة (فعّال) في القرآن الكريم

بين

المبالغة والصفة المشبهة

(دراسة وصفية تحليلية)

دكتور

ندا الحسيني ندا

أستاذ العلوم اللغوية المساعد

كلية التربية ببورسعيد– جامعة قناة السويس

μ

الحمد لله رب العالمين ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد النبي العربي وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين ، وبعد :

فإن صيغة (**فعَّال**) من صيغ العربية المأنوسة التي يطرد استعمالها في اللغة ويكثر دورانها على ألسنة متحدثي العربية للدلالة على المبالغة والتكثير في الفعل ، وهو المعنى الموضوع لها في الأصل ، بيد أن كثيراً من الألفاظ والصفات الواردة عليها كان ولا يزال موضع استشكال أو اختلاف أو مناقشة بين اللغويين : نحاة وصرفيين ؛ وذلك نتيجة لفهم علمائنا القدامى ، ورسمهم صورة لهذه الصيغة في " البنية والدلالة " وتغليب جانب الوزن أو المبنى كثيراً على جانب الدلالة أو المعنى ، بل والاقتصار عليه في تحديد نوع اللفظ أو الوصف .

ولعل هذا الاعتبار عند اللغويين ، أي نظرتهم إلى مجرد الوزن أو البناء في بعض الأحيان ، قد أدي إلى نوع من اللبس في الكشف عن الدلالات المتنوعة التي تتأتى لهذه الصيغة أو غيرها ، أو إبراز دور السياق اللغوي في تحديد دلالات الألفاظ ؛ ولذلك فإن كل ما ورد منها على أوزان أمثلة المبالغة مثلاً يعد عندهم من صيغ المبالغة ، وذلك لمجرد البناء أو الوزن ليس غير ، وإن جاء ليكشف عن معنى ثابت أو كان لموصوف دائم كالصفات الإلهية الجارية على الله سبحانه وتعالى، علماً بأنه لا مبالغة ولا تكثيرعلى الله تعالى ، ولا تفاوت في صفاته عز وجل .

إن تغليب جانب المبنى على جانب المعنى في تحديد نوع الصيغ والأبنية يؤدي في بعض الأحيان إلى أحكام غير دقيقة ، كما أن الاقتصار عليه وحده في الحكم على الألفاظ والصفات يعد من قبيل تضييق اللغة لمجال استعمالاتها فكان الاتجاه في الدراسات اللغوية الحديثة إلى دراسة الصيغ العربية والظواهر اللغوية دراسة وصفية ، أي كما وردت في الواقع اللغوي في محاولة لتيسير اللغة وتوسيع نطاق استعمالاتها حتى تظل لغتنا العربية لغة حية مرنة قادرة على الوفاء بمعطيات الفكر ومتطلبات العصر ، وم ثم كان الدافع إلى دراسة صيغة (**فعَّال**) والنظر في بعض أسرارها الدلالية في أوثق مصدر القرآن الكريم .

وهذا البحث يعد خطوة على طريق المجمع اللغوي وامتداداً لنهجه الحميد في دراسة الصيغ والأبنية والظواهر اللغوية دراسة وصفية ، ، وما قد يترتب على ذلك من تعديل لبعض أحكام النحاة والصرفيين أو إضافة ملامح أخرى جديدة إليها .

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن أسلك فيها الخطوات التالية :

أولاً : تحديد المفاهيم اللغوية عند علمائنا القدامى الخاصة بكل من " صيغة المبالغة " ، و " الصفة المشبهة " .

ثانيًا : حصر الألفاظ القرآنية الكريمة التى وردت على صيغة " فعّال " من سور القرآن الكريم ، وتصنيفها تصنيفًا علميًا فى ضوء صورة البنية التى وردت عليها إفرادًا وتثنية وجمعًا بنوعيه ، ودلالة الصيغة التى تنشدها اللفظة الكريمة .

ثالثًا : دراسة الألفاظ الكريمة دراسة لغوية فى ضوء المنهج الوصفى التحليلى للتعرف على أصول اشتقاقها اللغوى ، وبيان الدلالات التى تحتملها بنية كل لفظة كريمة ، وإمكانية القياس عليه فى الواقع اللغوى قديمه وحديثه والإفادة منهما ، وذلك من باب التوسع فى اللغة ، والتطبيق على المقيس عليه ؛ إذ ليس من شرطه الكثرة .

وقد اعتمدت الدراسة على طائفة من المصادر والمراجع اللغوية القديمة والحديثة ، وارتبطت فى تدعيم بعض ما تصبو إليه بإضاءات من كتب المفسرين وغيرهم على نحو ما يتضح بعون الله تعالى .

ثم كانت الخاتمة التى سجلت فيها أهم نتائج الدراسة .

والله أسأل أن يوفقنى لخير العمل وصالحه ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

(وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

مفهوم المبالغة في (فعّال) عند النحاة :

يشيع بين علمائنا القدامى : نحاة وصرفيين أن صيغة (فعَّال) من أمثلة مبالغة اسم الفاعل ، حيث ذكر سيبويه [1] أنها من الصيغ المحولة عن اسم الفاعل لإفادة المبالغة أو التكثير في الأمر والفعل [2] ، وقد تبعه كثير من النحاة [3] في ذلك ، يقول ابن مـالك في الألفية [4] :

فعَّالٌ أو مفعالٌ أو فعولُ في كثرة عن فاعلٍ بديلُ

ويقول أيضاً في موضع آخر [5] :

1- انظر الكتاب (1 / 56 : 57) .

2 - ولذلك فهي لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير ، فلا تصاغ إلا من مصدر فعل قابل للتفاوت ، فلا يقال : موّات ولا فنّاء في مات وفَنِيَ على الترتيب ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (2 / 296) .

3 – انظر على سبيل المثال : المقتضب للمبرد (2 / 113) ، والمزهر للسيوطي (2 / 243) ، والهمع للسيوطي (2 / 96 : 97) ، والمفصل للزمخشري (ص / 226) ، وشرح المفصل لابن يعيش (6 / 69 : 70) ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (2 / 296) وشرح ابن عقيل (3 / 111) ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (2 / 26) ، وشذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي (ص / 75 : 76) ، والنحو الوافي للأستاذ عباس حسن (3 / 261) ، وجامع الدروس العربية للشيخ الغلاييني (1 / 198) ، والتطبيق الصرفي للدكتور عبده الراجحي (ص / 72) .

4 - انظر شرح ألفية ابن مالك (ص / 60) ، وشرح ابن عقيل (3 / 111) ، وحاشية الصبان (2 / 296) ، وشذا العرف في فن الصرف (ص / 75) ، والنحو الوافي (3 / 261) .

5 – اظر شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ص / 95) .

وقد يصير فاعلاً فعَّالا تكثيراً أو فعولاً أو مِفعالا

ويقول الإمام السيوطي [1] : " إن العرب تبني أسماء للمبالغة مثل (فعَّال) كغدَّار ، و(فعَّالة) كعلاَّمة " . أي أنه قد تزاد التاء أو الهاء كما يسميها بعضهم [2] في تلك الصيغة وتختم بها لزيادة المبالغة وتأكيدها ، ولذلك فإنها تسمى تاء أو هاء المبالغة [3] ، ويوصف بها المذكر والمؤنث على السواء ، وتقع للذكر والأنثى بلفظ واحد ، فيقال : رجل علاَّمة وامرأة خطَّالة (أي : فحّاشة أو ذات ريبة) .

وإذا كان النحاة القدامى قد اشترطوا في صوغ أبنية المبالغة أن تكون من الفعل الثلاثي المتعدي دون غيره ، فإن المجمع اللغوي [4] قد ذهب إلى أبعد من ذلك ، فقد أقر قياسية صوغ (فعَّال) – خاصة – للمبالغة من أي فعل ثلاثي على الإطلاق ، أي سواء كان متعدياً أو لازماً ؛ نظراً لشدة الحاجة إلى إليها ، والتسامح في شرط التعدي ، فلم يعد ضربة لازب كما كان يقرر جمهور النحاة .

مفهوم الصفة المشبهة عند النحاة :

---

1 – المزهر (ص / 243) .

2– انظر أزاهير الفصحى في دقائق اللغة للأستاذ عباس أبو السعود (ص / 276) .

3 – ولا يراد بها التأنيث ، بيد أن هناك من المحدثين من يرى أن فيها معنى التأنيث ولعله يقصد التأنيث اللفظي وليس المعنوي بدليل أنه يوصف بها المذكر أيضاً .
انظر دقائق العربية : أمين آل ناصر الدين (ص / 171) ، وأزاهير الفصحي(ص / 277) ، ولغويات للأستاذ محمد على النجار (ص / 150) .

4 – انظر كتاب في أصول اللغة : المجمع اللغوي القاهري (2 / 4 ، 15) .

الصفة المشبهة هي الصفة المصوغة من فعل لازم متصرف لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى صاحبها الموصوف بها ، والدلالة على معنى اسم فاعل لا على جهة التجدد والحدوث ، وإنما على جهة الدوام والثبوت .

فهي إذن نوع من الصفات المشتقة تجري على الموصوف في إعرابه جري اسم الفاعل في عمله وليست مثله في جريانه على مضارعه في وزنه (حركاته وسكونه وعدد حروفه) ، وإنما لها شبه به في المعنى واللفظ ، ولذلك فهي تعمل عمل فعلها حملاً على اسم الفاعل المشبهة به ، وذلك نحو : حسن الوجه ، وطاهر القلب ، وكريم الخلق [1] .

أمثلة صيغة (فعّال) في القرآن الكريم لغير المبالغة :

---

1 انظر على سبيل المثال : الكتاب لسيبويه (1 / 99 ، 105) ، وشرح المفصل لابن يعيش (6 / 81) ، وشرح ابن عقيل (3 / 140) ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (3 / 302) ، والنحو الوافي لعباس حسن (3 300) . ولمعرفة المزيد عن الصفة المشبهة وأنواعها راجع بحث (الصفة المشبهة في تراكيب الجملة الطلبية القرآنية) للباحث .

ورد على هذه الصيغة في القرآن الكريم مما ترجح لدى الباحث أن يكون بمعنى الصفة المشبهة [1] عشرون لفظاً ، منها ما جاء بصيغة المفرد بنوعيه ، ومنها ما جاء بصيغة المثنى ، ومنها ما جاء مجموعاً جمع سلامة للمذكر والمؤنث ، كما أن منها ما كان وصفاً خاصاً لله تعالى [2] ، ومنها ما كان وصفاً لغير الله عز وجل ، ومنها ما كان مشتركاً ، حيث ورد وصفاً لله تعالى وغيره [3] .

ما جاء وصفاً لله تعالى وحده (وهي ثمتنية ألفاظ) :

1- فقد اعتمدت في إحصاء ألفاظ تلك الصيغة ما كان معنى الثبوت أو شبهه واضحاً فيه فقط ، ولذلك أغفلت ما كان دالاً على المعنى الوصفي المجرد وما لا يحتمل إلا المبالغة الصريحة فحسب وذلك نحو : (حلاّف ، همَّاز ، مشّاء ، منّاع) في قوله تعالى : " ولا تطع كل حلاف مهين . هماز مشاء بنميم . مناع للخير معتد أثيم " [سورة القلم (11 : 13)] ، وكذلك ما كان وصفاً لله تعالى منفياً ، نحو : ظلاّم ، في قوله تعالى : " وما ربك بظلام للعبيد " [فصلت (46)] ، وذلك لأن صفات الله سبحانه وتعالى المنفية إنما تدل على نفي الصفة أصلاً . انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (2 / 511) .

2– وقد عدها بعضهم أسماء ؛ تبعاً لنظرتهم إلى تطورها اللغوي أو تحولها الدلالي وانتقالها من الوصفية إلى الاسمية أو لخلطهم بين الاسمية والوصفية ؛ فقد سُمى الوصف في اصطلاحهم اسماً ؛ وذلك لكثرة استعمالهم إياه وتوسعهم فيه ، ولذلك فإن الصفات الإلهية الذاتية منها والفعلية تندرج تحت باب الاسمية ويوصف بها المولى جل شأنه أيضاً ، فهي أسماء له سبحانه وتعالى وصفات كذلك .

3 – انظر الجدول الإحصائي للألفاظ في نهاية البحث .

- (خلاّق) وذلك كما في قوله تعالى:"إن ربك هو الخلاق العليم "[1] .
- (رزّاق) وذلك كما في قوله عز وجل : " إن الله هو الرزّاق ذو القوة المتين " [2] .
- (علاّم الغيوب وذلك كما في قوله تعالى : " ألم يعلموا أن أن الله يعلم سرهم ونجواهم وأن الله علاّم الغيوب " [3] .
- (غفّار) كما في قوله تعالى : " وإني لغفّار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى " [4] .
- (فتّاح) وذلك في قوله تعالى: " قل يجمع بيننا ربنا ثم يفتح بيننا بالحق وهو الفتّاح العليم " [5] .
- (فعّال) وذلك كما في قوله تعالى : " إن ربك فعّال لما يريد " [6] ، وقوله تعالى : " ذو العرش المجيد فعّال لما يريد " [7] .
- (قهّار) وذلك كما في قوله تعالى : " يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهّار " [8] .

1- سورة الحجر ، الآية (86) .
2- سورة الذاريات ، الآية (58) .
3 -سورة التوبة (78) .
4- سورة طه ، الآية (82) .
5- سورة سبأ ، الآية (26) .
6 -سورة هود ، الآية (107) .
7 -سورة البروج ، الآية (11) .
8 - سورة يوسف ، الآية (39) .

- وهّاب) وذلك كما في قوله تعالى : " ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهّاب " [1] .

ما جاء وصفاً لغير الله تعالى (وهي عشرة ألفاظ) :

- أوّاه) وذلك كما في قوله تعالى:" إن إبراهيم لحليم أوّاه منيب" [2] .

والأوّاه : المتضرع شَفَقاً وفَرَقاً ولزوماً لطاعة ربه ، وقيل : هو الفقيه أو المؤمن أو الرحيم بلغة الحبشة [3] .

- أمّارة) وذلك في قوله تعالى : " إن النفس لأمّارة بالسوء " [4] .

والأمارة بالسوء من صفات النفس البشرية ، فهي أمّارة بالسوء بطبعها ، داعية إلى شهواتها ، مائلة إليها ، فإذا صفت وزكت من أخلاقها الذميمة صارت مطمئنة [5] .

- خنّاس) وذلك في قوله تعالى : " من شر الوسواس الخنّاس " [6].

والخناس صفة للشيطان ، من الخنوس وهو التأخر أو الاستتار وعدم الظهور. وقيل هو الشيطان لأنه يخنس إذا ذكر الله عز وجل [7] .

---

1 – سورة آل عمران ، الآية (8) .

2 – سورة هود ، الآية (75) .

3 – انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة (1 / 270) ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (2 / 525) ، وصحيح البخاري بحاشية السندي (3 / 140) .

4– سورة يوسف ، الآية (53) .

5– انظر الكشاف للزمخشري (4 / 327)،والفتوحات الإلهية للشيخ الجمل (4/ 60) .

6 – سورة الناس ، الآية (4) .

7 – انظر لسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي وتاج العروس للزبيدي ، ومختار الصحاح للرازي ، مادة (خنس) .

ﮊ سحّار ﮋ وذلك في قوله تعالى : " قالوا أرجِه وأخاه وابعث في المائن حاشرين يأتوك بكل سحّار عليم " [1] .

ﮊ غسّاق ﮋ كما في قوله عز وجل:" هذا فليذوقوه حميم وغسّاق " [2]. وغسّق وصف لطعام أهل النار ، وهو ما يغسق أويسيل من جلودهم وصديدهم ، مثل (غسلين) .

ﮊ قوّامون ﮋ جمع (قوّام) وذلك في قوله تعالى : " الرجال قوّامون على النساء بما فضل الله به بعضهم على بعض "[3] . والقوّام هو القائم الدائم الذي لا يزول [4] ، وقوامون على النساء ، أي : يقومون على النساء، أي يقومون بالنفقة عليهن والذب عنهن ، ويقال قوّام وقيِّم [5] .

ﮊ كفّار ﮋ وذلك كما في قوله تعالى : " والله لا يحب كل كفّار أثيم " [6] . والكفّار هو المبالغ في الكفر والمغالي في العصيان ، أو هو الكافر الذي ازداد كفراً وعصياناً لله تعالى .

ﮊ لوّامة ﮋ وذلك في قوله تعالى : " ولا أقسم بالنفس اللوّامة " [1] . والنفس اللوّامة هي النفس التي لا تزال تلوم نفسها في الدنيا وإن اجتهدت

---

1 – سورة الشعراء ، الآيتان (36 ، 37) .

2 – سورة ص ، الآية (57) .

3 – سورة النساء ، الآية (34) .

4 – نظر مجاز القرآن لأبي عبيدة (1 / 78) ، والكشاف للزمخشري (1 / 523) ، والفتوحات الالإلهية للشيخ الجمل (1 / 378) ، وانظر أيضاً اللسان والقاموس والتاج ، مادة (قوم) .

5 – انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (5 / 168) .

6 – سورة البقرة ، الآية (276) .

في الإحسان والطاعة أو قصرت ، فإن اجتهدت تلوم نفسها على عدم الزيادة ، وإن قصرت تلوم نفسها على التقصير ، وقيل : هي النفس المتقية التي تلوم النفوس يوم القيامة على تقصيرهن في التقوى ، وقيل : هي التي تتلوم يومئذ على ترك الازدياد إن كانت محسنة ، وعلى التفريط إن كانت مسيئة ، وقيل : هي نفس آدم لم تزل تتلوم على فعلها الي أخرجها من الجنة [2] .

﴿نضّاختان﴾ مثنى (نضّاخة) وذلك في قوله عز وعلا : " فيهما عينان نضّاختان " [3] . أي : فوّارتان بالماء وبكل الخير ، يقال : عين نضّاخة أي كثيرة الماء فوّارة ، من النضخ من فور العين والجيشان [4] .

﴿نفّاثات) جمع (نفّاثة) وذلك في قوله تعالى : " ومن شر النفاثات في العقد " [5] . والنفاثات : الساحرات ينفثن أي ينفخن في العقد بلا ريق ، من النفث وهو النفخ أو شبهه في الرُّقْيَة ولا شيء معه ، فإذا كان بريق فهو التفل [6] . قال عنترة [7] :

---

1 – سورة القيامة ، الآية (2) .

2 - انظر الكشاف (4 / 190) ، والفتوحات الإلهية (4 / 445 : 446) .

3 – سورة الرحمن ، الآية (66) .

4– انظر الكشاف (4 / 50) ، وانظر اللسان والقاموس والتاج ، مادة (نضخ).

5 – سورة الفلق ، الآية (4) .

6– انظر البحر المحيط لأبي حيان (10 / 574) ، والكشاف للزمخشري (4 / 301) ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (6 / 592) ، واللسان والقاموس والتاج ، مادة (نفث) .

7– انظر ديوانه (ص / 42) ، ومجاز القرآن (2 / 317) ، والبحر المحيط (10 / 574) ، ومختار الصحاح للرازي ، مادة (نفث) .

فإنْ يَبْرَأ فلم أنفُثْ عليه وإنْ يُفْقَد فحَقَّ له الفُقودُ

ما جاء مشتركاً ، فكان وصفاً لله تعالى وغيره (وهما لفظان) :

– (توّاب) فقد ورد وصفاً لله عز وجل ، وهو الغالب ، حيث ورد إحدى عشرة مرة ، وذلك نحو قوله سبحانه وتعالى : " ربنا واجعلنا مسلميْن لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا وتب علينا إنك أنت التوّاب الرحيم " [1] . كما جاء وصفاً للناس مرة واحدة ، وذلك في قوله تعالى: " إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين " [2] .

وقد ذكر الشيخ الجمل [3] في معرض حديثه عن هذا الوصف أنه : أنه : " لا يطلق عليه سبحانه وتعالى تائب ، وإن صح معناه في حقه وصح إسناد فعله إليه ، كما في قوله تعالى : " فتاب عليه " ؛ وذلك لأن أسماء الله توقيفية ، فالتواب وصف لله سبحانه وتعالى ، أي الذي يتوب على عباده ، والتوّاب من الناس التائب " . أي المعنى الوصفي المجرد الخالي من المبالغة والتكثير [4] . ولا يخفى ما في هذا الوصف من معنى الثبوت والدوام أيضاً .

---

1 – سورة البقرة ، الآية (128) .

2– سورة البقرة ، الآية (222) .

3 – الفتوحات الإلهية (1 / 43) ، وانظر أيضاً غريب السجستاني (ص / 50) .

4 –قد يخرج البناء عن المعنى الموضوع له أصلاً ليدل على المعنى الوصفي المجرد ، فيكون على غير بابه ، وهو في اللغة كثير ، ومن ذلك خروج اسم التفضيل عن معنى التفضيل الذي وضع له في الأصل نحو (أهون) بمعنى : (هيّن) ، والأتقى بمعنى (التقي) ، و(الأشقى) بمعنى (الشقي) ، وغيرها . انظر دراستنا حول هذا الموضوع (خروج اسم التفضيل عن معنى التفضيل) .

– (جبّار) فقد ورد وصفاً لله عز وجل مرة واحدة ، وذلك في قوله تعالى : " هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبّار المتكبر سبحان الله عما يشركون " [1] . وجاء أيضاً وصفاً للناس ، وهو الأغلب الأعم ، حيث ورد سبع مرات بصيغة المفرد ومجموعاً جمع سلامة للمذكر مرتين ، ومثاله قوله تعالى : " واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد " [2] .

والجبار في صفة الله تعالى صفة مدح [3] بمعنى العظيم ، وقال الإمام القرطبي[4]:" فهو على هذا القول صفة ذات ، من قولهم : نخلة جبّارة " أي باسقة فتيَّة ، وأنشد القرطبي لامرئ القيس :

سوامِقَ جبّارٍ أثيثٍ فروعُه وعالَيْنَ قِنْواناً من البسرِ أحمرا [5]

والجبار في صفة الناس صفة ذم ؛ فقد ذكر السيوطي [6] أن الجبار في في قوله تعالى:" وما أنت عليهم بجبّار"[7] بمعنى:متسلط بلغة جرهم . وهكذا فقد ورد هذا الوصف في القرآن الكريم دالاً على المعنيين .

---

1 –سورة الحشر ، الآية (23) .

2– سورة إبراهيم ، الآية (15) .

3– انظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (2 /69) ، والفتوحات الإلهية للشيخ الجمل (4 / 322) .

4 –الجامع لأحكام القرآن (18 / 47) .

5– السوامق : المرتفعات ، والجبار : الفتيّ من النخل ، والأثيث : العزيز، وعالين : رفعن ، والقنوان : العذق ، والبسر : ما احمرّ من التمر . وفي البيت شاهد للصفة المشبهة ، وهو قوله " أثيث فروعه " فهو نظير : حَسَن وجهُه .

6 –انظر الإتقان في علوم القرآن (1 / 135) .

7 – سورة ق ، الآية (45) .

اشتقاق الصفات الواردة على صيغة (فعّال) :

وبتحليل تلك الألفاظ القرآنية الكريمة الواردة على صيغة (فعّال) من حيث الاشتقاق اللغوي يلاحظ أن الكثرة الغالبة منها قد جاءت من الفعل الثلاثي (فَعَلَ) مفتوح العين متعدياً ولازماً ، وفي هذا دعم لآراء اللغويين المحدثين [1] الذين جوّزوا مجيء صيغة (فعّال) من الفعل المتعدي واللازم على السواء ، خلافاً للقدامى الذين قصروا مجيئها هي ونظائرها من أمثلة المبالغة على الفعل المتعدي ، كما قصروا مجيء الصفة المشبهة على الفعل اللازم .

وجاء وصف واحد فقط من الفعل الرباعي ، وهو (جبّار) من الفعل (أجبر) ، وهذا قليل في اللغة ، وقد صرّح بذلك الإمام السيوطي [2] في قوله:" قليل أن يأتي فعّال من أفْعَلَ يفْعِل ، وليس في كلامهم فعّال من أفعل إلى جبّار من أجبر ، ودرّاك من أدرك [3] وسآر من أسأر [4] " . " .

دلالة الصفات الواردة على صيغة (فعّال) :

1- انظر كتاب في أصول اللغة : إصدار المجمع اللغوي القاهري (2 / 4 ، 15) .

2 – المزهر للسيوطي (2 / 77 ، 80) وانظر أيضاً الهمع (2 / 169) ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (2 / 343) ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (6 / 126 ، 18 / 47) .

3 – ومنه قول الشاعر :

وصاحبُ الوِتْرِ ليس الدهرُ مُدركَه عندي وإني لدرّاكٌ بأوتاري

انظر المزهر (2 / 77) ، والهمع (2 / 169) ، وشرح الأشموني (2 / 343) ، والجامع لأحكام القرآن (6 / 126 ، 18 / 47) .

4 – أسأر : إذا ترك في الكأس بقية ، والاسم : السُؤْر .

ومن حيث دلالات تلك الألفاظ فهي وإن كانت تدل على معنى الكثرة والمبالغة الصريحة الناتجة من تضعيف العين الدال على تكرير الفعل [1] ، إلا أن دلالة الصفة المشبهة وهي الثبوت والدوام والاستمرار غير خافية فيها أيضاً ، وبخاصة تلك التي جاءت وصفاً للحق تبارك وتعالى ، ومن ثم فإنه يجب حملها على ما يليق بذاته العلية وأفعاله السرمدية سبحانه وتعالى ؛ إذ هي لفرط تمكنها وثبات قِدمها كالشيء الخِلْقي الدائم غير العَرَضي المتغير حتى إنها صارت أسماءً له جل شأنه ، فهي أسماؤه الحسنى ، ودلالة الاسم دائماً على الثبوت ، وهكذا كل صفات الباري سبحانه وتعالى الواردة على هذه الصيغة أو غيرها ، فهي وإن شاكلت صفات العباد من حيث البناء أو الصيغة إلا أنها تفوقها ماماً من حيث المعنى والدلالة ؛ إذ إنها تفيد – بلا أدنى ريب – معنى الاستغراق في الوصف وبلوغ الغاية والكمال فيه ، والدلالة على الأبدية المطلقة والسرمدية الدائمة ؛ لأنه سبحانه وتعالى دائم أبداً فكذلك صفاته لا بد أن تكون دائمة أبداً ، فهو موصوف على الدوام بكل تلك الصفات التي وصف بها ذاته أو فعله ، حتى غلبت عليها الاسمية لثبوتها وتمكنها في الوصف ، فهي أسماء لله عز وجل منقولة عن وصف ثابت ، إذ هي في الأصل صفات أزلية دائمة له لا انقطاع لها ولا تخلل ، ولا يعتريها خلل مطلقاً ، منزّه بها سبحانه عن كل نقص ، وقد سمّى بها ذاته عز وجل لملازمتها له ملازمةأبدية سرمدية ، لأنه سبحانه وتعالى خلاّق دائماً ، وتوّاب دائماً ، وجبّار دائماً ، ورزّاق دائماً ، وفعّال لما يريد دائماً وهكذا ...

---

1 - انظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (ص / 37) ، والخصائص لابن جني (2 / 155) .

أما مجيئها على تلك الصيغة الموضوعة للمبالغة أصلاً فمجاز ؛ إذ لا مبالغة ولا تكثير فيها ؛ لأن المبالغة هي أن تثبت للشيء أكثر ما هو له ، أما صفاته سبحانه وتعالى فمتناهية في الكمال والاتصاف بالربوبية ، فلا مجال إذن للمبالغة فيها ؛ لأن المبالغة إنما تكون في صفات تقبل التفاوت ، أي الزيادة أو النقصان ، والصفات الإلهية منزهة عن مثل ذلك قطعاً ؛ فلا مبالغة ولا تكثير على الله سبحانه وتعالى ، ولذلك فإن جميع صفات المولى عز وجل إنما تدل على بلوغ الغاية والكمال في الوصف وقصر تمام معناها على ذاته سبحانه ؛ إذ ليس كمثله شيء ، أما الصفات المنفية فتدل على نفي الصفة أصلاً [1] .

ومن ثم فإن الصفات الإلهية الذاتية منها والفعلية ينبغي أن تُعد بحق صفات مشبهة بقرينة الدلالة وإن جاءت على نهج المبالغة ؛ لأنها من حيث دلالتها على الاستمرار الثبوتي والدوام الأبدي إليها أقرب وبها أحق وأولى ، فقرائنها الدلالية على الثبوت والاستمرار والتي لا شك فيها ولا تنفك عنها إنما تؤكد هذا المعنى وتقويه ، ولذلك يجب أن تعد في المقام الأول صفات مشبهة من النوع الأول ، بغض النظر عن مجيئها على تلك الصيغة أو غيرها ؛ إذ إن سَوْقُها كذلك إنما هو للثناء والتعظيم وكمال الاتصاف بالألوهية والتنزيه عن كل نقص .

وأما الألفاظ الأخرى التي وردت على هذه الصيغة وصفاً لغير الله عز وجل فإنها قد اكتسبت دلالتها على الصفة المشبهة من المبالغة ذاتها ، فدلالتها على الدوام والاستمرار ناتجة من كثرة الفعل وتكراره الذي

---

1 – انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي (2 / 507) .

يجعله كالصفة الثابتة الراسخة في النفس والملازمة لصاحبها حتى صارت كالعادة له أو كالصناعة ، فقد ذكر بعض اللغويين [1] أن (فعّالاً) لمن صار الفعل له كالصناعة . فمثلاً الألفاظ :

- (أمّارة ، لوّامة) وصفان للنفس البشرية ، حيث جبلها الله تعالى وفطرها على تلك الصفات فصارت ملازمة لها كالطبيعة فيها .
- و(خنّاس) وصف للشيطان الذي من عادته الخنوس ، وهو التأخر أو الاستتار وعدم الظهور ، فهو من الصفات الغالبة في الاسمية .
- و(غسّاق) وصف لطعام أهل النار ، وهو ما يغسق ويسيل من جلودهم وصديدهم ، وهذا طعامهم دائماً وأبداً فلا يتغير ولا يتبدل ، وهو من الصفات الغالبة في الاسمية أيضاً ، وقد قرئ (غَسَاق) بالتخفيف ، وهو اسم للمصدر أو يكون (فَعَال) بمعنى (فاعِل) [2] .
- و(كفّار) وصف للإنسان الكافر المبالغ في كفره المغالي في عصيانه ، فهو إلى جانب دلالته على المبالغة يدل أيضاً على الاستمرار ؛ إذ إن الوصف المحوَّل عنه – وهو اسم الفاعل (كافر) – يدل على الاستمرار كذلك ، فهو من أسماء الفاعلين التي وردت في بعض آيات القرآن الكريم ويراد بها الاستمرار وليس التجدد والحدوث

1- انظر الهمع للسيوطي (2 / 97) .

2 – انظر معاني القرآن للفراء (2 / 410) ، والكشاف (4 / 209) ، ومجاز القرآن (2 / 282) ، والجامع لأحكام القرآن (15 / 221 ، 19 / 181) ، والتبيان للعكبري (2 / 212) والنشر في القراءات العشر لابن لجزري (3 / 277 : 278) . وقد قرأ حفص وحمزة والكسائي بالتضعيف وباقي العسرة بالتخفيف ، وذلك في الموضعين جميعاً (سورتي ص والنبأ) .

[1] ، ومن ثم فإن تحوله إلى صيغة المبالغة لا يفقده دلالته الأولى وهي الاستمرار، بل إنه يدعمها ويؤكدها .

أما (قوّامون) فقد جاء وصفاً للرجال دون النساء ، حيث خصهم الله سبحانه وتعالى بهذا الوصف الدائم ؛ ليكونوا قائمين ومتكفلين بأمور النساء معنيين بشئونهن إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وليس في هذا الوصف ما يفيد المبالغة أو الكثرة .

وهكذا في كل الألفاظ القرآنية التي وردت على صيغة (فعّال) واعتمدتها مادة لهذا البحث يتجلى فيها معنى المبالغة الصريحة التي يؤكد عليها اللغويون إلا أنها لا تخلو من معنى الثبوت أو الاستمرار كذلك ، فدلالة الصفة المشبهة واضحة فيها ، ولا تعارض بينهما البتة ، بل إن كلا المعنيين يؤكد الآخر ويقويه ، إذ لا يمنع مطلقاً من استعمالها للمبالغة أو الصفة المشبهة بحسب مقتضى السياق الكلامي وقرائن الحال، فضلاً عن أن هذه الصيغة الموضوعة أصلاً للمبالغة والتكثير قد ترد في اللغة غير مراد بها ذلك المعنى أو تلك الدلالة فتكون حينئذٍ على غير بابها ، حيث تدل على المعنى المجرد فحسب ، وقد صرّح بذلك

---

1 – انظر رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة للإمام أحمد ابن قاسم العبادي (ص / 14) .

بعض اللغويين ، كالعكبري [1] والزركشي [2] وغيرهما ، مستدلين بالوصف (حلاّل) في قول طرفة بن العبد [3] :

ولستُ بحلاّلِ التِّلاعِ مخافةً ولكنْ متى يستَرْفِدِ النَّاسُ أرفِدِ [4]

يقول العكبري : " فإن قيل : بناء (فعّال) للتكثير ، ولا يلزم من نفي الظلم الكثير نفي الظلم القليل ، فلو قال : بظالم ، لكان أدل على نفي الظلم قليله وكثيره . فالجواب عنه من ثلاثة أوجه " ، ونص في الأول على أن (فعّالاً) قد جاء لا يراد به الكثرة ، واحتج ببيت طرفة ، وقال : لا يريد ها هنا أنه قد يحل التلاع قليلاً ؛ لأن ذلك يدفعه قوله : متى يسترفد القوم أرفد ، وهذا يدل على نفي البخل في كل حال ؛ ولأن تمام المدح لا يحصل بإيراده الكثرة .

معنى هذا أن (حلاّل) ليس فيه أي معنى للمبالغة أو الكثرة ؛ لأن الشاعر يريد أن يقول : أنا لا أحل التلاع مخافة حلول الأضياف أو غزو الأعداء إياي ، ولكني أعين القوم إذا استعانوا بي إما في قِرى الاضياف أو في قتال الأعداء .

1- انظر التبيان (1 / 160 ، 2 / 212) .

2- انظر البرهان في علوم القرآن (2 / 512) .

3 -انظر ديوانه (ص / 29) وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص / 45) وجواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب للهاشمي (2 / 73) .

4 -التلاع : جمع تَلْعَة ، وهي مجاري المياه منرءوس الجبال إلى الأودية ، والرفد : الإعانة والاستعانة .

وثمة شواهد أخرى غير ما تقدم على مجيء صيغة (فعّال) في اللغة وليس فيها معنى معنى الكثرة أو المبالغة ، ومن ذلك (جمّالة) في قول عبد مناف بن ريع الهذلي [1] :

حتّى إذا أسلكوهم في قتائِدَةٍ شلاًّ كما تطردُ الجمّالة الشُّرَّدا [2]

فإن قوله : (جمّالة) لا معنى فيه للمبالغة مطلقاً ؛ إذ هو جمع (جمّال) أي صاحب جمل ، وقد زيدت فيه التاء للدلالة على الجمع ، فالشاعر يصف قوماً هُزِموا حتى أُلجِئوا إلى الدخول في قتائدة ، وهي ثنية ضيقة . ومنه (فعّال) في قول امرئ القيس [3] :

وقد علمتْ سلمى وإنْ كان بعلُها بأنّ الفتى يهذي وليس بفعّالِ

فإن قوله : (فعّال) خالٍ من معنى المبالغة ، إذ هو بمعنى (فاعل) ؛ فهو يريد أن يقول : إنه يهذي وليس بفاعل شيئاً .

ومن ذلك أيضاً الألفاظ الكريمة التي وردت في بعض آيات القرآن الكريم نحو :

(فخّار) في قوله تعالى:" خلق الإنسان من صلصال كالفخار " [4]

فالفخار : ما طُبِخ بالنار من الطين [5] ، فهو خالٍ تماماً من معنى المبالغة .

---

1 – خزانة الأدب للبغدادي (3 / 170 ، 182) ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (1 / 37) .

2 –الإسلاك : الإدخال . الشل : الطرد .الجمالة : أصحاب الجمال ، وقد أورد أبو عبيدة هذا البيت شاهداً على مجيء (إذا) زائدة . والمعنى : حتى أسلكوهم .

3– انظر شرح ديوان امرئ القيس (ص / 112) .

4–سورة الرحمن ، الآية (14) .

5 –انظر مجاز القرآن (1 / 350 ، 2 / 543) .

(غسّاق) في قوله تعالى : " هذا فليذوقوه حميم وغسّاق " [1] ، وقوله عز وجل : " لا يذوقون فيها برداً ولا شراباً . إلا حميماً وغسّاقا " [2] .

فإن (غسّاقاً) طعام أهل النار ، كما أن الوصف المجرد : (غاسق) له دلالة أخرى ، فقيل : هو بمعنى الليل البهيم ، وقيل : كل شيء أسود فهو غاسق [3] . أي أن (غسّاقاً) ليس فيه تكثير .

– (قوّامون) جمع (قوّام) في قوله سبحانه : " الرجال قوّامون على النساء " [4] .

فإن هذا الوصف خالٍ أيضاً من معنى الكثرة أو المبالغة ، وإن كان معنى الاستمرار واضحاً فيه .

– (سيّارة) في قوله تعالى : " وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم فأدلى دلوه قال يابشرى هذا غلام " [5] .

فإن (سيّارة) في الآية القرآنية الكريمة تعني القافلة أو الجماعة أو الرفقة المسافرين أو القوم الذين يسيرون في الطريق ، وقيل : جمع (سيّار) وهو المبالغ في السير [6] ، وقد زيدت فيه التاء للدلالة على الجمع نظير (جمّالة) في قول الشاعر عبد مناف السابق .

---

1 –سورة ص ، الآية (57) .

2 –سورة النبأ ، الآيتان (24 ، 25) .

3 –انظر الكشاف (4 / 300) ، والفتوحات الإلهية (4 / 608) ، واللسان والقاموس والتاج ، مادة (غسق) .

4 – سورة النساء ، الآية (89) .

5 - سورة يوسف ، الآية رقم (19) .

6 – الكشاف (2 / 305 ، 308) ، والفتوحات الإلهية (2 / 438 ، 442) .

– (كفّارة) في قوله تعالى : " ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم " [1] .
فإن الكفّارة هي الفعلة التي من شأنها أن تكفّر الخطيئة أو الحنث في الأيمان ، أي تسترها [2] .

وهكذا فقد يرد اللفظ على زنة (فعّال) خِلواً من معنى المبالغة أو التكثير .

تطور دلالة صيغة (فعّال) :

تُعدّ صيغة (فعّال) من أشهر الصيغ العربية المستعملة في اللغة لمعانٍ كثيرة ؛ وذلك نتيجة لتطور دلالتها ومعناها تبعاً لما طرأ على لغتنا العربية من تطور بسبب تلك الظواهر الاجتماعية والوشائج التي تربطها بحياة المجتمع [3] ، فإن تلك الصيغة كانت تستعمل منذ العصر الجاهلي وحتى قبل عصر الاحتجاج أو المولّدين [4] للدلالة على المبالغة في الأمر والتكثير في الفعل ، ثم كان التوليد الذي يتجه أساساً إلى التغير الدلالي [5] . فأخذت صيغة (فعّال) معنى : صاحب الحرفة [6] ،

---

1 – سورة المائدة ، الآية (89) .

2 – الكشاف (1 / 640) ، والفتوحات الإلهية (1 / 521 : 522) .

3 – فاللغة العربية كسائر اللغات الحية تخضع لناموس الارتقاء العام والسنن الكلامية وقوانين التطور اللغوية باعتبارها كائناً حياً ظاهرة اجتماعية تنمو وتتطور وفقاً لحياة متكلميها وظروفهم الاجتماعية . انظر اللغة والمجتمع للدكتور علي عبد الواحد (ص / 46) ، والفلسفة اللغوية لجورجي زيدان (ص / 17) ، واللسان والإنسان للدكتور حسن ظاظا (ص / 101) .

4 – أي حتى منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً .

5 - بل هو في رأي بعض المحدثين ضرب من التطور الدلالي . انظر دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس (ص / 86) ، ومحاضرات في فقه اللغة للدكتور حلمي خليل (ص / 33) وما بعدها .

6 – وذلك في القرن الثالث الهجري ، وكانت تحت تأثير أخواتها من اللغات السامية . انظر كتاب في أصول اللغة (ص / 35) .

واستعملتها العربية في الدلالة على النسب [1] بدلاً من يائه ، وبخاصة في النسب إلى الحرف والصناعات، وورد استخدامها بكثرة في الأساليب الفصيحة ، فقيل : حدّاد لمن حرفته الحدادة ، ونجّار لمن حرفته النجارة ، وكذا : جزّار ، وبنّاء ، ونحّاس وفلاّح ، ولبّان ، وعطّار ، وغيرها من كل منسوب إلى صناعة أو حرفة معينة ، وقد شاع استعمال لفظ (فنّان) لمن يتخذ الفن حرفة له وهكذا فقد جاءت (فعّال) دالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء ، نحو : القصّاص ، والحلاّق ، والخيّاط ، والبقّال ، والنجّار ، والزجّاج ، فـ (فعّال) أي : صاحب كذا [2] ، فيقال : حمّار ، وبغّال ، وجمّال ، ونحو ذلك .

وفي ذلك يقول ابن مالك [3] :

ومع فاعِلٍ وفعّال فَعِلْ في نسبٍ أغنى عن اليا فقُبِل

---

1 – ذكر الأستاذ عباس حسن أنهم جعلوا من استعمالهم في النسب قوله تعالى : " وما ربك بظلام للعبيد " [فصلت / 46] أي بمنسوب إلى الظلم ، وحجتهم في ذلك أن صيغة (فعّال) هنا لو كانت للمبالغة لكان النفي منصباً على المبالغة وحدها ، فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ، فالمنفي هو الكثرة وحدها دون الظلم ، وهذا معنى فاسد لأن الله سبحانه وتعالى لا يظلم مطلقاً . والوجه أن يقال : إن صفات الله عز وجل المنفية تدل على نفي الصفة أيضاً ، فلا تدل على قليل أو كثير ، أما إذا كانت لغير الله سبحانه فيجوز أن تكون للمبالغة أو الصفة المشبهة أو النسب ، وذلك بحسب مقتضيات السياق وما فيه من قرائن لغوية . انظر النحو الوافي (3 / 270 ، 4 / 743 : 744 [هامش]) ، والبرهان في علوم القرآن (2 / 511) .

2– انظر السماع والقياس لأحمد تيمور بك (ص / 37) ، والهمع (2 / 97) ، والتطور النحوي لبراجشتراسر ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب (ص / 105) .

3– انظر ألفية ابن مالك (ص / 120) ، وشرح ابن عقيل (4 / 167) .

وصرح المبرد [1] وغيره بقياسية صيغة (فعّال) في النسب إلى الصناعة والحرف خلافاً لسيبويه الذي قال إنه أكثر من أن يحصى ومنع القياس ، غير أن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس عليه [2] .

وقد أقر المجمع اللغوي [3] قياسية هذه الصيغة للنسب استناداً إلى قول المبرد ، فإنْ خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة (فعّال) للصانع ، وكان النسب بالياء لملازمه ، فيقال : زجّاج لصانع الزجاج ، وزجاجيّ لبائعه .

وبعد ذلك استعملت صيغة (فعّال) ومؤنثها (فعّالة) في الدلالة على اسم الآلة من باب تسمية الآلة بالوصف ، نحو : برّاد ، وسخّان ، وعدّاد ، وثلاّجة ، غسّالة ، وسمّاعة ، وسيّارة ، وطيّارة ، وكسّارة ، وغير ذلك كثير .

وقد أقر المجمع اللغوي [4] أيضاً قياسية صيغة (فعّال) في الدلالة على الآلة كذلك ، وصحة استعمالها في هذا المعنى على وجه الاطراد والقياس ؛ استناداً إلى كثرة استعمالها بتلك الدلالة الجديدة ، فاستفاد منها في توليد كثير من الألفاظ للدلالة على النسب والآلة .

ولعل السبب في تطور دلالة صيغة (فعّال) في العربية هو كثرة شيوعها في الكلام ودورانها على الألسنة ؛ نظراً لخفته ورشاقتها ؛ إذ إن

---

1 –انظر المقتضب (3 / 161 : 162) ، والنحو الوافي (4 / 744) .

2– انظر النحو الوافي (3 / 269 ، 4 / 744) .

3 –انظر كتاب في أصول اللغة إصدار المجمع اللغوي القاهري (1 / 35 ، 215 : 216) ، وفقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي (ص / 207) ، والنحو الوافي (4 / 744) .

4 – انظر كتاب في أصول اللغة (1 / 30 ، 33 ، 35) .

معنى الكلمة يصبح أكثر تعرضاً للتغير والتطور كلما شاع استعمالها وكثر ورودها في نصوص مختلفة ؛ لأن الذهن يوجه كل مرة في اتجاهات جديدة ، وذلك يوحي إليها بخلق معانٍ جديدة ، ومن هنا يحدث ما يسمى بـ (التأقلم) الذي يعني قدرة الكلمات على اتخاذ دلالات متنوعة تبعاً للاستعمالات اللغوية المختلفة ، وقدرتها على البقاء في اللغة مع هذه الدلالات [1] .

وبالنظر إلى دلالات صيغة (فعّال) المتعددة نجد أن بينها جميعاً صلة قوية وعلاقة معنوية ، أو بمعنى آخر بين دلالتها الأولى الوضعية أو الأصلية وبين تلك الدلالات الأخرى المتطورة عنها تبعاً لمقتضى الحاجة اللغوية ، فهي تدل على صاحب حرفة أو صناعة ؛ لأنه بحكم حرفته أو صناعته يكرر عمله ،و يبالغ في إتقانه وإجادته حتى ينسب إليه أي أن فيها معنى المبالغة أو الكثرة أيضاً ، ويقال الشيء نفسه بالنسبة لصيغة (فعّال) الدالة على اسم الآلة أو غيرها ، وبالأحرى الدالة على الصفة المشبهة ؛ لأنه لا تناقض مطلقاً بين المبالغة والصفة المشبهة ، بل إن صيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة ، أي أنهما متقاربان أو متلاقيان في الدلالة على معنى الكثرة والمبالغة أو معنى الثبوت والدوام [2] .

---

1 – انظر التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه للدكتور رمضان غبد التواب (ص / 113) .

2- انظر جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني (1 / 198) ، وكتاب في أصول اللغة : المجمع اللغوي (2 / 7) .

والحق أن هذه الصيغة تحتمل تلك الدلالات جميعاً ، فلا مانع إذن من استعمالها للدلالة على تلك المعاني اللغوية بما يوافق اللغة ويخضع للقرائن ويناسب السياق ، وليس من الصواب أن تقتصر على دلالة معينة ، أو تخلص للدلالة على معنى بعينه ؛ لأن في ذلك وأداً للغة وتضييقاً لنطاق استعمالات ألفاظها ، مع أن لغتنا العربية الجميلة التي وسعت كتاب الله لفظاً وغاية لغة حية ، تتمتع ألفاظها بنوع من المرونة والحيوية والنمو والتطور والقدرة على التحور واتخاذ دلالات جديدة يغفر لها هذا الجمود الظاهري ، ويدفع عنها ما يوجه إليها من اتهامات وافتراءات بالعقم والجمود والعجز والقصور عن مجاراة ألفاظ الحضارة والاختراع ومواكبة التقدم العقلي الذي بلغته الثقافة الإنسانية [1] في هذا العصر .وإذا كان المجمع اللغوي [2] قد أقر قياسية صوغ بناء (فعول) وهو من أبنية المبالغة القياسية والشهيرة للدلالة على الصفة المشبهة أو المبالغة [3] ، على الرغم من أنه لم يلحقه ما لحق بنظيره (فعّال) من تطور دلالي ، فإن هذه الدراسة قد كشفت بحق أنه كان الأجدر المجمع اللغوي والأوْلى أن يجعل ذلك حكماً عاماً تندرج تحته أمثلة المبالغة جميعها ، وبخاصة صيغة

---

1 –انظر محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية لأمين الخولي (ص / 2) وما بعدها ، وأضواء على الفكر العربي الإسلامي لأنور الجندي (ص / 51) .

2- انظر كتاب في أصول اللغة (2 / 3 : 4) .

3 –أي استعماله للمعنيين على أن تكون دلالته على الصفة المشبهة في المقام الأول ثم للمبالغة ، ولذلك عدّل المجمع اللغوي قراره من : " قياسية صوغ (فعول) للدلالة على المبالغة أو الصفة المشبهة ..... " إلى : " قياسية صوغ (فعول) للدلالة على الصفة المشبهة ، وقد تكون للمبالغة ... " وانظر كتاب في أصول اللغة (2 / 3) .

(فعّال) فلا يكون مقصوراً على صيغة (فعول) وحدها دون غيرها ؛ إذ ليس ثمة فروق جوهرية دلالية بينها جميعاً .

وبناء على ما تقدم واستئناساً بما أقره المجمع اللغوي من قبل بخصوص صيغة (فعّال) وجواز استعمالها في الدلالة على النسب بدلاً من يائه ، وقياسية استعمالها كذلك في الدلالة على اسم الآلة من باب تسمية الآلة بالوصف ، وبما أقره أيضاً بخصوص صيغة (فعول) فإنه يمكن القول أيضاً بجواز استعمال صيغة (فعّال) للدلالة على الصفة المشبهة أو المبالغة ؛ لأفادة ثبوت الصفة ودوامها ، أو كثرة الفعل والمبالغة فيه بحسب مقتضيات السياق ومقامات الكلام ، وذلك حملاً على (فعول) التي تناظرها في الدلالة والاستعمال ، وهذا يعد امتداداً لما انتهجه علماء اللغة المعاصرون في تيسير اللغة وتوسيع نطاق استخدام صيغها وأبنيتها تبعاً لمقتضى الحاجة اللغوية ، وبهذا يضاف إلى الأحكام النحوية حكم آخر جديد ، له من اللغة سند وطيد وفيه للغة توسيع وتيسير .

جدول الألفاظ أو الصفات الواردة على صيغة (فعّال) وحجم تكرارها ومواضعها في القرآن الكريم مرتبة ترتيباً ألفبائياً

(1) ما ورد بصيغة المفرد المذكر

اللفظ	تكراره	موضعـه
أوّاه	2	التوبه (114) هود (75) .
توّاب	11	البقرة (37 ، 54 ، 128 ، 160) والنساء (16 ، 64) والتوبة (104 ، 118) والنور (10) والحجرات (12) والنصر (3) .
جبّار	8	هود (59) وإبراهيم (15) ومريم (14 ، 32) والقصص (19)
خلاّق	2	وغافر (35) وق (45) والحشر (23) .
خنّاس	1 1	الحجر (86) ويس (81) .

رزّاق	1	الناس (4) .
سحّار	4	الذاريات (58) .
علاّم	2	الشعراء (37) .
غسّاق	5	المائدة (109 ، 116) والتوبة (78) وسبأ (48) .
غفّار	1	ص (57) والنبأ (25) .
فتّاح	2	طه (82) وص (66) والزمر (5) وغافر (42) ونوح (10)
فعّال	6	وسبأ (26) .
قهّار	5	سبأ (26) .
كفّار	3	هود (107) والبروج (16) .
وهّاب		يوسف (39) والرعد (16) وإبراهيم (48) وص (65) والزمر (4) وغافر (16) .
		البقرة(276)وإبراهيم(34)والزمر(3)وق(24)ونوح (27) .
		آل عمران (8) وص (9 ، 35) .

(2) ما ورد بصيغة المفردة المؤنثة

اللفظ	تكراره	موضعـه
أمّارة	1	يوسف (53) .
لوّامة	1	القيامة (2) .

(3) ما ورد بصيغة المثنى

اللفظ	تكراره	موضعـه
نضّاختان	1	الرحمن (66) .

(4) ما ورد بصيغة جمع المذكر السالم

اللفظ	تكراره	موضعـه
توّابون	1	البقرة (222) .
جبّارون	2	المائدة (22) والشعراء (130) .
توّابون	3	النساء (34 ، 135) والمائدة (8) .

(5) ما ورد بصيغة جمع المؤنث السالم

اللفظ	تكراره	موضعـه
نفاثات	1	الفلق (4) .

خاتمة البحث ونتائجه

وبعد هذه الدراسة لصيغة (فعّال) في القرآن الكريم وتتبع دلالتها انتهى البحث إلى نتائج ، أهمها :

❖ صيغة (فعّال) من أشهر الصيغ العربية المستعملة في اللغة لمعانٍ كثيرة نظراً لخفتها ورشاقتها وتطور دلالتها ، فقد حدث لها ما يسمى

بالتطور الدلالي تبعاً لما طرأ على لغتنا العربية من تطور نتيجة لتلك الظواهر الاجتماعية والوشائج التي تربطها بحياة المجتمع ، فقد استعملت للدلالة على التكثير والمبالغة الصريحة ، حيث وضعت لذلك المعنى في الأصل ، وهذا هو المشهور لدى جمهور النحاة ، واستعملت أيضاً للدلالة على النسب بدلاً من يائه ، وبخاصة في النسب إلى الصناعات أو الحرف ، فقالوا : حدّاد ، ونجّار ، وفلاّح ، وعطّار ، وفنّان لمن يتخذ الفن حرفة له ، فدلت بذلك على الاحتراف وملاومة الشيء ، وقد أقر المجمع اللغوي قياسيتها في الدلالة على ذلك المعنى ، واستعملت كذلك في الدلالة على اسم الآلة من باب تسميتها بالوصف ، فقالوا : برّاد ، وسخّان ، وغسّالة ، وثلاّجة ، وسيّارة ، وطيّارة ، ونحو ذلك ، وقد أقر المجمع اللغوي قياسيتها في الدلالة على الآلة أيضاً ، بيد أن هذه الدراسة قد كشفت بحق أنها تحتمل كذلك معنى الصفة المشبهة ، وهو الثبوت والاستمرار أو شبهه ؛ إذ إن كثيراً من الألفاظ أو الصفات الواردة على تلك الصيغة تدل في أصلها – أي في المعنى المجرد لاسم الفاعل منها ، وقبل أن تتحول إلى ذلك البناء أو هاتيك الصيغة على معنى الثبوت والدوام ، وبخاصة صفات الباري سبحانه وتعالى ، نحو : خالق ، وعالم ، وقاهر وغيرها ، وكذلك الصفات مثل : ساحر وكافر ، فإن فيها على الأقل شيئاً من ذلك الدوام أو شبهه ، ثم كانت المبالغة التي تؤكد هذا المعنى وتقويه ، ومن ثم نستطيغ القول إن هذه الصيغة تحتمل تلك الدلالات جميعاً ، فقد ترد دالة على معنى المبالغة في موضع ، وعلى النسب في موضع آخر ، وعلى اسم الآلة في موضع ثالث ، وعلى معنى

الصفة المشبهة في رابع ، غير أن التمييز أو التفريق بينهما يكون بحسب مقتضى الكلام وما في السياق من قرائن تميز أحدها عن الآخر .

❖ ولعل السبب في إغفال النحاة والصرفيين معنى الثبوت والدوام الواضح في كثير من الألفاظ الواردة على هذه الصيغة إنما يعزى – في رأينا – إلى عدة عوامل ، هي :

الأول : تغليبهم جانب الوزن أو المبنى على جانب الدلالة والمعنى ، واقتصارهم عليه وحده في تحديد نوع الألفاظ والصفات أو الصيغ والأبنية مما أدى بالضرورة وفي أغلب الأحيان إلى أحكام غير دقيقة ، كما أنه يعد اعتسافاً للغة وتضييقاً لنطاق استعمالاتها .

الثاني : ذلك الحد الذي رسموه لكل من الصفة المشبهة وأمثلة المبالغة من حيث البناء والصياغة ، فالصفة المشبهة إنما تصاغ عندهم من الفعل اللازم دون المتعدي ، كما أن صيغ المبالغة إنما تجيء من الفعل المتعدي وحده ، وجعلوا ذلك ضابطاً وحداً فاصلاً بينهما ، غير أن المجمع اللغوي قد أقر قياسية صوغ أمثلة المبالغة من الفعل المتعدي واللازم على السواء ، فلم يعد شرط التعدي ضربة لازب كما كان يقرر جمهور النحاة .

الثالث : أنهم يغفلون تماماً دور السياق وما فيه من قرائن لغوية أو معنوية ، وكذا الاستعمال اللغوي مع مالهما من أثر بالغ في تحديد نوع البناء أو الصيغة .

❖ ورد أغلب ألفاظ هذه الصيغة من الفعل الثلاثي متعدياً ولازماً ، وفي هذا دعم لآراء اللغويين المحدثين من علماء المجمع اللغوي الذين أجازوا صوغ (فعّال) من أي فعل ثلاثي على الإطلاق .

❖ واستناداً إلى الواقع اللغوي القرآني وما ورد فيه من شواهد وأمثلة تأتي هذه الصيغة للدلالة على الصفة المشبهة أيضاً من الفعل الثلاثي لازماً ومتعدياً ، وليست مقصورة على الفعل اللازم فحسب كما كان يقرر جمهور النحاة ، أو بعبارة أخرى إن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم أصالة ، وقد تصاغ من المتعدي أيضاً إذا لزم الأمر أو دعت الضرورة ، وذلك يعد خطوة تالية على طريق مجمع اللغة العربية وامتداداً لنهجه الحميد في استقراء كلام العرب ودراسة الصيغ والظواهر اللغوية دراسة وصفية ، أيكما وردت عن العرب دون تأويل ولذلك فقد أجاز صوغ أمثلة المبالغة قياساً من أي فعل مطلقاً والتسامح في شرط التعدي مما يبيح لنا القول بجواز قياسية صوغ الصفة المشبهة من الفعل المتعدي أيضاً والتسامح في شرط اللزوم ، فيصاغ كذلك من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي على السواء ، ولا سيما أن ثمة وشائج معنوية وصلات دلالية قوية بين أمثلة المبالغة والصفة المشبهة ، وبهذا يضاف إلى الأحكام النحوية حكم آخر جديد له من الواقع اللغوي القرآني سند وثيق ، وفيه للغة تيسير كبير .

أغلب ألفاظ هذه الصيغة قد أجريت مجرى الأسماء ، وإن ظلت محتفظة بوصفيتها التي هي الأصل ، فلم تتبع موصوفاً ، وبخاصة صفات المولى عز وجل ، ولذلك فهي تعد بحق من باب الصفة المشبهة

؛ لتمكنها في الوصفية ، وغلبة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام عليها ، ولذلك ينبغي حمل جميع صفات الله تعالى الواردة على هذه الصيغة أو نظائرها من أمثلة المبالغة الأخرى على ما يليق بذاته العلية من الثبوت المطلق الأبدي والدوام السرمدي فلا ينظر إليها من جهة البناء أو الوزن وحده فيقال إنها للمبالغة كما صرح بذلك كثير من النحاة والمفسرين ؛ لأنه لا تكثير ولا مبالغة في صفات الله سبحانه وإن جاءت على أوزان شتى ، ولا تفاوت فيها البتة ، ولأنها دالة في أصلها وهو معناها المجرد الدال عليه اسم الفاعل على الثبوت والدوام ، فإن زيد عليها شيء من معنى المبالغة كما يذكر النحاة فإن ذلك يفيد تمام الاستغراق في الوصف ، وبلوغ الغاية والكمال فيه ، وبذلك يضيف إلى المعنى الأصلي دواماً آخر مستمداً من معنى المبالغة ذاتها ، فيؤكد دلالة تلك الصفات الإلهية على معنى الثبوت المطلق والدوام الأبدي ، فالحق أن يقال إنها صفات مشبهة من النوع الأول الأصيل وتتدرج تحتهذا الباب ، وذلك بقرينة المعنى أو الدلالة ؛ لأن الله سبحانه وتعالى موصوف على الدوام بتلك الصفات ، ولم يقصد بها زمان مخصوص ، ولأن التعبير عن موصوف دائم إنما يكون بوصف دائم غير حادث ولا متغير ولا متفاوت ، ولا أحد يستطيع أن ينكر ذلك مطلقاً ، وإلا فإنه قد حاد عن الطريق السوي وضل سواء السبيل ، ومن ثم فلا ينبغي لنا بحال أن نغفل دور المعنى أو الدلالة في تحديد نوع البناء أو الصيغة ونقتصر على الوزن أو البناء وحده ، وكذلك ينبغي عدم إغفال دور السياق والاستعمال اللغوي

ومقتضى الكلام في تحديد دلالات الألفاظ أو الصفات ، وبخاصة تلك التي تحتمل أكثر من وجه .

وأخيراً ... فإنه يسعدني بل يشرفني أن أتقدم في حياء شديد وتواضع جم بهذه الدراسة المتواضعة ، وأضعها بانحناء بالغ بين يدي أساتذتنا الأجلاء أعضاء المجمع اللغوي وعلماء اللغة المحدثين لإقرارها بعد درسها وفحصها واستصدار قراره الحكيم بالتوسع في استعمال صيغة (فعّال) فتمتد لتشمل الصفة المشبهة أيضاً ، فهي بها أحق وأولى ، وهو ما كشفت عنه تلك الدراسة وذلك لدلالة كثير من الألفاظ أو الصفات الواردة على تلك الصيغة على ثبوت الصفة لصاحبها ثبوتاً عاماً ، ودوامها له في الأغلب الأعم ، فتكون إلى جانب استعمالها للمبالغة والنسب واسم الآلة ، وهو ما أقره المجمع اللغوي من قبل ، وبذلك يضاف إلى الأحكام النحوية حكم جديد له من اللغة سند وطيد .

فهلا استجاب المجمع اللغوي لذلك ، إن هذا ما آمله بحق ، وأتطلع إليه بصدق ، وعلى الله قصد السبيل .

المصادر والمراجع

وفيما يلي أهم المصادر والمراجع التي وردت الإشارة إليها في هذا البحث مرتبة على حروف المعجم :

1. أزاهير الفصحى في دقائق العربية : عباس أبو السعود ، دار المعارف ، القاهرة .
2. أضواء على الفكر العربي الإسلامي : أنور الجندي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1966م .
3. إعراب القرآن لابن النحاس ، تحقيق زهير غازي ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ط2 ، 1405 – 1985م .
4. الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي ، تحقيق أحمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط1 ، 1396 – 1976م .
5. أنوار التنزيل وأسرار التأويل : البيضاوي ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، ط1 ، 1358– 1939م .
6. البرهان في علوم القرآن : الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .
7. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ، ط1 ، 1306هـ .
8. التبيان في إعراب القرآن : العكبري ، المكتبة التوفيقية بمصر ، ط 1 ، 1399 – 1979م .
9. التطبيق الصرفي : د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1974م .
10. تفسير غريب القرآن : السجستاني ، تحقيق محمد مصطفى أبو العلا ، مكتبة الجندي بمصر .
11. التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، ط1 ، 1983م .

12. التطور النحوي : براجشتراسر ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، 1982م .
13. الإتقان في علوم القرآن : السيوطي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
14. الجامع لأحكام القرآن : القرطبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط3 1987م .
15. جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، بيروت – صيدا ، ط12 ، 1393 – 1973م .
16. جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب : السيد أحمد الهاشمي ، مكتبة المعارف ، بيروت .
17. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر بيروت ، 1398 – 1978م .
18. حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
19. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي ، مطبعة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، 1358 – 1939م .
20. الخصائص : ابن جني ، تحقيق محمد على النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1956م .
21. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، تحقيق الشيخ علي محمد عوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1414 – 1993م .
22. دقائق العربية : أمين آل ناصر الدين ، الناشر : محمد سعيد مسعود ، ط1 ، 1953م .

23. دلالة الألفاظ : د. إبراهيم أنيس ، مطبعة لجان البيان العربي .
24. ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، 1380 – 1961م .
25. رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة : الإمام أحمد بن قاسم العبادي ، تحقيق د. محمد حسن عواد ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 1983م .
26. السماع والقياس : أحمد تيمور بك ، دار الكتاب العربي ، مصر ، محمد حلمي المنياوي .
27. شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ الحملاوي ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، ط 19 ، 1392 – 1972م .
28. شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، تحقيق وتعليق محمد عبد العزيز العيد ، دار الصحابة للتراث ، طنطا ، ط1 ، 1411 – 1991م .
29. شرح ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري ، اعتنى بتصحيحه السيخ ابن أبي شنب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1394 – 1974م .
30. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، 1405 – 1985م .
31. شرح المعلقات السبع : الزوزني ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، 1390 – 1971م .
32. شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ببيروت ومكتبة المثنى بالقاهرة .
33. شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، طبع على ذمة مصطفى أفندي فهمي وشريكيه .

34. صحيح البخاري بحاشية السندي ، دار إحياء الكتب العربية بمصر .
35. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية : الشيخ الجمل مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .
36. فقه اللغة : د. علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، ط 5 ، 1962م .
37. الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية : جورجي زيدان ، مراجعة وتعليق د. مراد كامل ، دار الهلال ، ط2 .
38. القاموس المحيط : الفيروزآبادي ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط2 ، 1371 – 1952م .
39. الكتاب : سيبويه ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ط1 ، 1316هـ .
40. كتاب في أصول اللغة : المجمع اللغوي بالقاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ط1 ، 1975م .
41. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : الزمخشري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
42. اللسان والإنسان ، مدخل إلى معرفة اللغة : د. حسن ظاظا ، دار المعارف بمصر .
43. لسان العرب : ابن منظور ، دار صادر ، بيروت – لبنان .
44. لغويات : محمد على النجار ، من نشر جماعة الأزهر للنشر والترجمة والتأليف ، دار الكتاب العربي .
45. مجاز القرآن : أبو عبيدة ، تعليق فؤاد سزكين ، كتبة الخانجي بالقاهرة .
46. محاضرات في فقه اللغة : د. حلمي خليل ، دار الكتاب الجامعي ، الإسكندرية ، 1977م .

47. المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي تعليق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية .
48. معاني القرآن : الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، والدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1972 – 1980م .
49. معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، تحقيق عبد الجليل شلبي ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت – صيدا .
50. المفصل في علم العربية : الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، ط 2 ، 1323هـ .
51. المقتضب : المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، 1994م .
52. النحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1974م .
53. النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، تحقيق محمد سالم محيسن ، مكتبة القاهرة بميدان الأزهر الشريف .
54. همع الهوامع شرح جمع الجوامع : السيوطي ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .